واقع الأمن والخدمات في مدينة حلب السورية

" دراسة ميدانية مقارنة للأوضاع قبل الحرب وبعدها "

د. رباب جلال البصراتي

مدرس علم الاجتماع بكلية التربية جامعة عين شمس

تسعى الدراسة الراهنة لرصد واقع الأمن والخدمات في مدينة حلب قبل الحرب وبعدها، للتعرف على الآثار التي خلفتها الحرب، ومدى قوة ونفوذ الدولة، وقيامها بالمسئولية الاجتماعية تجاه مواطنيها، وتتبلور مشكلة الدراسة في رصد وتحليل واقع الأمن والخدمات في مدينة حلب السورية، للتعرف على الآثار التي خلفتها الحرب التي اندلعت على سورية في مطلع العام ٢٠١١، وتندرج الدراسة ضمن الدراسات الوصفية في علم الاجتماع، وتتبنى منهجية مزدوجة تحاول الجمع بين المنهجين الكمي والكيفي، وفي إطار المنهجية الكمية اعتمدت الباحثة على أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، وقامت بتصميم صحيفة إستبيان تغطي التساؤلات الفرعية للدراسة، حيث إشتملت على الخصائص الاجتماعية للمستجيبين، وتصورات المستجيبين عن الوضع الأمني، وتصوراتهم عن الخدمات العامة المختلفة، وقد اعتمدت الباحثة على عينة غير إحتمالية باستخدام أسلوب عينة كرة الثلج قوامها (١٠٠ مفردة بحثية) موزعة بين المناطق الآمنة، والمناطق المحررة من الإرهاب، وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أنه مع انطلاق الحرب على حلب في منتصف العام ٢٠١٢ اختلت الموازين على المستوى الأمني والخدمي إلى حد كبير حيث سيطرت الجماعات التكفيرية الإرهابية على مناطق واسعة من جغرافية حلب، مما أدى إلى غياب الأمن وانتشار بعض الجرائم الغريبة على المجتمع العربي السوري، هذا إلى جانب إختفاء كثير من الخدمات الأساسية نتيجة خروج مناطق وأحياء كاملة سواء في الريف أو المدينة عن سيطرة الدولة، ولكن مع تحرير حلب من رجس الإرهاب في نهاية العام ٢٠١٦ بدأت الدولة تعود من جديد لممارسة مسؤوليتها الاجتماعية تجاه مواطنيها، فعاد الأمن من جديد، وعادت بعض الخدمات الأساسية مثل الإسعاف والإطفاء والكهرباء والمياه بشكل يقترب من الصورة التي كانت عليها قبل الحرب.

الكلمات المفتاحية : الأمن – الخدمات- الحرب.

Summary of research on the reality of security in the Syrian city of Aleppo
A comparative field study of the situation before and after the war

Dr. Rabab Jalal Al-Basrati
Lecturer of Sociology, Faculty of Education, Ain Shams University

Keywords: security - services - war

The study appears in its studies with regard to security observations and study data in safety indicators and safety indicators using comparison data left over from the war that erupted in Syria in 2011.

The study falls within the descriptive studies in sociology and adopts a dual methodology that attempts to combine the quantitative and qualitative approach, the methodological framework. The researcher relied on a sample of inclusion examples using a sample of snow consisting of (100 items) distributed among the green areas and areas, liberated from trees. The results of the study began in the war on the middle of the year 2012, the balances on the security and service levels were greatly disturbed, as it will appear The external numbers in the American outer region, and this is in addition to the disappearance of America, the outer region. Operations and extinguishing operations began at the end of the year 2016, officially, and the participation of the affiliated country, linking them to each other, and the security of services Essentials such as ambulance, firefighting and electricity.

واقع الأمن والخدمات في مدينة حلب السورية
" دراسة ميدانية مقارنة للأوضاع قبل الحرب وبعدها "

د. رباب جلال البصراتي

مدرس علم الاجتماع بكلية التربية جامعة عين شمس

مقدمة:

يعد موضوع الآثار الاجتماعية للحرب أحد أهم الموضوعات التي اهتم بها علم الاجتماع، وتنوع الإهتمام بالموضوع على مستويين، **المستوى الأول** معرفي أكاديمي حيث ظهرت نظريات اجتماعية جديدة، وتم إعادة الإهتمام ببعض النظريات الاجتماعية القديمة، وبرز ذلك الإهتمام في مجال علم الاجتماع بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث ظهرت الكتابات التي تسعى لفهم المجتمعات غير المستقرة نتيجة الثورات أو حركات التحرر الوطني، وهنا يجب الإشارة إلى أن علم الاجتماع ذاته قد نشأ على يد أوجست كونت في محاولة لفهم التغيرات التي شهدها المجتمع الفرنسي في أعقاب الثورة الفرنسية، وجاءت إسهامات النظرية النقدية في علم الاجتماع في أعقاب حركات التحرر الوطني وثورة الشباب في أوربا في عام ١٩٦٨.

أما **المستوى الثاني** فهو الميداني الواقعي، حيث إهتم علم الاجتماع برصد طبيعة الآثار الاجتماعية التي تخلفها الحروب، وتأثيرها على المدينة بشكل خاص، وإن كان هذا الإهتمام أقل بكثير من الإهتمام بالمستوى الأول المعرفي والأكاديمي، وفي هذا الإطار ظهر مفهوم آثار ما بعد الحرب Post war effects وهو المفهوم الذي يشير للآثار التي تمتد سواء على نطاق واسع أو محدد وطويل أو قصير الأجل، كما قد تشمل هذه الآثار الدمار الشامل للمدن، فالنزاعات المسلحة لها نتائج سلبية غير مباشرة على البنية التحتية، ونتائج مباشرة على حالة الأمن والخدمات، وبناء على ذلك تفترض الباحثة أن المدن التي تشهد نزاعات مسلحة لها نتائج غير مباشرة على البنية التحتية، ونتائج

مباشرة على حالة الأمن والخدمات وعلى النظام الاجتماعي بشكل عام، فإذا استطاعت الحفاظ على حالة الأمن ومستوى جيد من الخدمات، فإن ذلك يشير إلى قوة ونفوذ الدولة، وإلتزامها بمسئولياتها الاجتماعية تجاه مواطنيها.

لذلك تأتي فكرة الدراسة الراهنة لمدينة حلب السورية باعتبارها نموذجاً للمدن التي تعرضت بنيتها التحتية لتدمير كبير نتيجة الحرب التي نشبت في مطلع عام ٢٠١١، لذلك تسعى الدراسة الراهنة لرصد واقع الأمن والخدمات في المدينة قبل الحرب وبعدها، للتعرف على الآثار التي خلفتها الحرب، ومدى قوة ونفوذ الدولة، وقيامها بالمسئولية الاجتماعية تجاه مواطنيها في مثل هذه الظروف الإستثنائية التي تمر بها بعض المجتمعات .

أولاً: الدراسات السابقة:

لقد وجدت الباحثة ندرة شديدة في الدراسات الاجتماعية المتعلقة بالآثار الاجتماعية والنزاع المسلح في سورية، وذلك بحكم فجائية الحرب وسرعة أحداثها، وهو ما جعل هناك صعوبة في إجراء دراسات ميدانية تعتمد على منهج علمي منظم، وجاءت أغلب الدراسات مكتبية تعتمد على مراجعة البيانات الثانوية أو الإعتماد على التقديرات، وبالطبع تظل مجرد تقديرات قد تتأثر بالتوجهات الأيديولوجية للجهات المصدرة لها، وهو ما يجعل هذه الإستنتاجات متحيزة إلى حد كبير، لذلك يجب التعامل معها بحذر شديد.

وتحاول الباحثة الآن عرض بعض الدراسات التي إهتمت بالآثار الاجتماعية للحرب على سورية كمحور أول، ثم الدراسات التي اهتمت بالآثار الاجتماعية للحرب على مدينة حلب كمحور ثاني، ثم موقع الدراسة الحالية على خريطة الدراسات السابقة كمحور ثالث.

المحور الأول:الدراسات التي اهتمت بالآثار الاجتماعية للحرب على سوريا:

١- دراسة خلدون أحمد حلمي حول الآثار الاجتماعية للحرب على سوريا ٢٠١٤:(١)

أشارت الدراسة إلى أن الأزمة السورية أثرت بشكل سلبي على التعليم والعملية التربوية، حيث تشير الدراسة إلى أن الأزمة السورية أثرت سلباً على فئتي الأطفال والشباب بشكل يهدد العملية التنموية، فقد أدت الحرب إلى توسيع حدة العنف وازدياد العمليات القتالية والإستشهادية، وانتشار عمليات الخطف، كما أشارت الدراسة إلى أن أكثر من ٣٠ % من الأطفال المسجلين لم يلتحقوا بمدارسهم في عام ٢٠١٢ بسبب المخاطر الأمنية التي تشهدها معظم المناطق السورية، مما دفع الكثير من الأهالي لعدم إرسال أبنائهم إلى المدارس للدراسة، وخصوصاً الإناث منهم .

وأشارت الدراسة إلى أن هناك أنواع أخرى من الأضرار التي تعرضت لها وزارة التربية، كحرق وتدمير المدارس وقتل وخطف الطلاب، بالإضافة إلى انتشار سرقة مستلزمات العملية التربوية من المدارس كأجهزة الحاسوب وكاميرات المراقبة والأجهزة التعليمية، وسرقة وسائل النقل والسيارات السياحية وسرقة الأموال المخصصة لرواتب العاملين، مما تسبب في تدنى الأوضاع التعليمية بل وانعدامها في بعض المناطق.

٢- دراسة ويم زوينينبرج وكريستيان تي باس بعنوان وسط الحطام- دراسة مكتبية على الآثار البيئية والصحية العامة للصراع في سوريا - مقاربة جديدة: (٢)

سعت الدراسة لتقييم البصمة السامة المحتملة لمكونات الزخائر التقليدية وغيرها من المواد العسكرية والبحوث المحدودة التي أجريت أثناء نزاعات مسلحة سابقة - كما حدث في العراق واليابان- وتساءلت الدراسة كيف يمكن أن يؤدي الإستخدام المطول والمكثف لمجموعة واسعة من الزخائر إلى مخاطر صحية وبيئية على المدنيين؟ وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ما يبرر إجراء المزيد من البحوث في المناطق السكنية المتأثرة بشدة، حيث يمكن للمعادن الثقيلة والمخلفات الحيوية الخطرة أن تزيد من تلوث البيئة التي

يتعرض لها المدنيون، كما حددت الدراسة أربعة مجالات رئيسة للتأثير البيئي لها عواقب فورية أو طويلة المدى على الصحة العامة نتيجة تزايد النزاع المسلح في سوريا، وهى استهداف وتدمير المنشآت الصناعية والبيئية ، مما يؤدي إلى حدوث أضرار جسيمة للمناطق السكنية والتعرض لأنقاض المباني الخطرة، والتلوث الناتج عن مخلفات الأسلحة، وأخيراً إنهيار الخدمات البيئية، وأوصت الدراسة بضرورة تحسين الخطاب المعني بالبيئة وزيادة التعاون بين الجهات المعنية، وتطوير آليات الإستجابة والمساعدة وتحسين التدابير القانونية لحماية البيئة.

٣- دراسة جين جوبات Jeanne Gobat وكرستين كوستيال Kristina Kostial المنشورة ضمن أوراق عمل صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٦:(٣)

أوضحت الدراسة مدى تأثر الاقتصاد السوري بعد خمس سنوات من الحرب والصراع المستمر، وحددت الدراسة أهم التحديات أمام إعادة بناء الاقتصاد في سورية، وتوصلت الدراسة إلى أن الحرب المدمرة قللت بشكل كبير من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في المجتمع السوري، بحيث أصبح الناتج المحلي الإجمالي السوري أقل من نصف ما كان عليه قبل بدء الحرب، وقد يستغرق الأمر عقدين أو أكثر حتى تعود سورية إلى مستويات الناتج المحلي قبل الصراع، وأن إعادة بناء البنية التحتية ورأس المال البشري يمثل مهمة ضخمة وتحدياً كبيراً.

٤- تقرير البنك الدولي بعنوان خسائر الحرب : التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سورية ٢٠١٧:(٤)

عمل التقرير على تقييم العواقب الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سورية حتى بدايات عام ٢٠١٧، وخلص التقرير إلى أن الصراع قد ألحق أضراراً ضخمة في الجمهورية العربية السورية، فقد دمرت ٧% من المساكن، وتضررت ٢٠ % منها بنحو جزئي، كما وقع عدد كبير من الجرحى بسبب النزوح القسري لأكثر من نصف سكان سورية عام ٢٠١٠، وكان ذلك بالتزامن مع إضعاف النشاط الاقتصادي

وتعطيله، حيث قدرت الخسائر التراكمية بنحو ٢٢٦ مليار دولار، أي نحو أربعة أضعاف إجمالي الناتج المحلي السوري عام ٢٠١٠، حيث دمر الصراع كافة مناحي الحياة وعوامل الإنتاج، وانخفضت عمليات التواصل، وقلت الحوافز التي تدفع لمتابعة الأنشطة الإنتاجية، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه بدون إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية، واستعادة الشبكات الاقتصادية، فإن إستبدال رأس المال في حد ذاته لن يكون له أثر في مساعدة الاقتصاد على التعافي.

٥- دراسة فابريكة بلانس Fabrica Balanche وكالباخ حوران Mary Kalbach Horan عن القضية الطائفية في النزاع في سوريا ٢٠١٨:(٥)

ناقشت الدراسة أصول الطائفية في سورية، واستعرضت دور الطائفية في النزاع السوري، وانتهت الدراسة إلى صياغة أربعة سيناريوهات هى: الأول أن تظل سورية موجودة ويبقى النظام في دمشق، والثاني أن تظل سورية موجودة ولكن يسيطر عليها المتمردين على دمشق، والثالث أن يتم تقسيم سورية مع سيطرة النظام على دمشق، والرابع أن يتم تقسيم سورية ويسيطر المتمردين على دمشق.

ورغم أن هذه الدراسة تتسم بالتحيز وعدم الموضوعية إلى حد كبير إلا أنها تؤكد بشكل أو بآخر بعض التوجهات الدولية بشأن الحرب على سورية، والهدف الأساسي منها، فقضية تقسيم سورية تعد من أهم الأسباب المفسرة للحرب على سورية، ومازال اللعب بورقة الأقليات وتأجيج النزاعات الطائفية أحد الأوراق المستخدمة في النزاع والحرب الكونية على سورية والتي تشكل تحدياً كبيراً.

المحور الثاني: الدراسات التي اهتمت بالآثار الاجتماعية للحرب على حلب:

- دراسة إدارة المعلومات في وحدة تنسيق الدعم ٢٠١٥ بعنوان تقرير تقييم الإحتياجات على مستوى القرى في مدينة حلب: (٦)

أكد التقرير أن النزاع الدائر في سورية تسبب في أكبر أزمة إنسانية على مستوى العالم منذ الحرب العالمية الثانية، فوفقاً للتقييم الشامل للإحتياجات الإنسانية ٢٠١٥ الذي

أصدره مكتب الأمم المتحدة للشئون الإنسانية، فقد زادت الإحتياجات الإنسانية لاثني عشر ضعفاً منذ بداية الأزمة السورية، حيث وصلت أعداد السوريين المحتاجين للمساعدات الإنسانية إلى اثني عشر مليون ومائتين ألف شخص بينهم أكثر من خمس ملايين طفل، كما تسببت الأزمة السورية في نزوح حوالي عشرة ملايين وثمانمائة ألف شخص بينهم سبعة ملايين وستمائة ألف نازح داخلي، مما يجعل الأزمة السورية أكبر أزمة نزوح على مستوى العالم، ويقدم هذا التقرير معلومات تفصيلية في كل قطاع من القطاعات .

وبلغ عدد القرى المدروسة ٢٢٢ قرية موزعة على ثلاثة عشر ناحية، وكان أكبر عدد من القرى في تل الضمان، حيث ضمت ٥٧ قرية، وغطت الدراسة ٨١% من القرى المدروسة، عانت خمس قرى منها فقط من مشكلة إيصال المساعدات الإنسانية، حيث تواجدت تلك القرى في نواحي صوران وماؤه وحريتان وتل الضمان، كما وجد أن أكثر القوى إنتشار بين قرى محافظة حلب هو تنظيم الدولة الإسلامية الذي يسيطر على ٥١% من المحافظة، بينما سيطرت قوى المعارضة على ١٠% من المحافظة، وما تبقى من المحافظة توزع بين قوات النظام والقوى الكردية.

وفيما يخص القرى التي تم تقسيمها تبين أن ٤٦% منها تعاني بشكل بسيط من نقص الرعاية الصحية، بينما ٥٢% من القرى تعانى بشكل كبير من نقص الرعاية الصحية، أما القرى التي وقعت فيها القليل من حالات الوفاة بسبب وجود نقص في الرعاية الصحية فبلغت نسبتها ٢% وأغلبها كان من قرى ناحية الأتارب، وبالنسبة لإنتشار الأمراض فقد كانت الأمراض الجلدية واللشمانيا هى الأكثر إنتشار بين القرى المدروسة بنسبة ٣٦% ، بينما جاءت الأمراض التنفسية بالمرتبة الثانية وبلغت نسبتها ٢٣% ، وجاءت الأمراض المزمنة في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٢% .

وعانى القطاع الصحي من التدهور المستمر، حيث تجاوز عدد الجرحى المليون شخص، بالإضافة لتضرر ٦٤% من المشافي وتوقف ٤٠% منها عن العمل بشكل كامل، كما أشار التقرير إلى تضرر شبكات المياه والصرف الصحي بشكل كبير، حيث تدمر أكثر من ٣٥% منها، وأن ٤٣% من القرى لا تستطيع الوصول إلى مياه الشرب المعالجة، كما لوحظ بشكل واضح تراكم القمامة والنفايات في الأماكن العامة، حيث بلغت نسبة هذه المشكلة ٨١% من نسبة المشاكل الموجودة.

كما تبين أن الوضع التعليمي سيء نسبياً خاصة قرى ناحية تل الضمان الواقعة جنوب محافظة حلب، وتليها بعض القرى في ناحيتي صوران ومارع، حيث أن الكثير من الطلاب في المناطق آنفة الذكر لم يذهبوا إلى مدارسهم لأكثر من عام، كما يلحظ التقرير إنتشار ظاهرة الطلاب الذين تتوفر في قراهم منشآت تعليمية فاعلة، ولكنهم لا يستطيعون متابعة تعليمهم، بسبب خوف الأهالي عليهم نظرا للأوضاع الأمنية المتردية، أو إضطرارهم للعمل وتوفير لقمة العيش لهم ولذويهم بعد أن استهلكت الأزمة موارد أغلب العائلات السورية، وبقى معيل الأسرة بدون عمل، أو توفى بالأعمال العسكرية، أو أعتقل أو سجل في عداد المفقودين.

وكانت من أهم المشكلات كذلك مشكلة التقنين في الكهرباء، حيث تراوحت ما بين ١٩ إلى ٢٤ ساعة، وخاصة في المناطق القابعة خارج سيطرته، وأشار التقرير إلى جهود فرق الدفاع المدني الكبيرة، بالرغم من أنها تعاني من نقص في المرافق والتمويل والمعدات، مما يضعف من قدرتها على القيام بعملها.

كما شهد قطاع الغذاء تدهوراً كبيراً، وأصبح دعمه حاجة أساسية للشعب السوري، حيث وجد أن ٥٦% من القرى المدروسة تعاني من نقص كبير في الغذاء، وكان أكثر المواد طلباً من قبل السكان هو الخبز بنسبة ٥١% ، حيث توقفت المخابز عن العمل بسبب النقص في مادة الطحين.

ويوضح التقرير أن نسبة ٧٢% من القرى المدروسة لا تعاني من مشاكل كبيرة في مجال المأوى والسكن، بينما وجد نسبة ٢٤ % من القرى يعاني سكانها من نقص في المأوى والسكن، و٤% لا يواجه سكانها أي مشكلة في هذا المجال.

وأخيراً تم ترتيب القطاعات المطلوبة دعمها جاء قطاع المياه في المرتبة الأولى بنسبة ٣٧% يليه الغذاء بنسبة ٣٤% ثم التعليم بنسبة ٢٠% ، وعند النظر للفئات الأكثر حاجة للدعم تبين أن النازحون الذين يعيشون في مراكز جماعية هم الأكثر حاجة بنسبة ٣١% ، بينما جاء النازحون الذين يعيشون في المباني الخالية في المرتبة الثانية بنسبة ٢٥% ، وفي المرتبة الثالثة كان النازحون الذين يعيشون مع عائلات مضيفة بنسبة ٢٠%.

ويعد هذا التقرير نموذج فج من التقارير التي تصدرها بعض الجهات التابعة لأطراف المؤامرة على سورية، واتضح ذلك من خلال اللغة المستخدمة والمعادية للدولة الوطنية التي تخوض هذه الحرب دفاعاً عن ترابها الوطني في مواجهة القوى الإرهابية التي جاءت من أكثر من مئة دولة حول العالم.

المحور الثالث:موقع الدراسة الراهنة على خريطة الدراسات السابقة:

أ- تري الباحثة أن الدراسات السابقة عن الآثار الاجتماعية للحرب والنزاع المسلح لا يمكن رصدها واقعياً أثناء فترة الحرب .

ب- يتضح من الدراسات المتوفرة أن ثمة مشكلة منهجية فلم تستطع الدراسات التي أنجزت عن دراسة الآثار الاجتماعية للحرب على المدن السورية إجراء دراسة منظمة معتمدة على الواقع، وذلك بحكم فجائية وسرعة الحرب كظاهرة اجتماعية.

ج- أبرزت الدراسات المتوفرة عن الآثار الاجتماعية للحرب أن الدراسات المتوفرة عن الحرب على سورية بالطابع المكتبي، الذي يهتم بتحليل البيانات الثانوية والإعتماد على التقديرات، وهو ما جعل الصورة بعيدة إلى حد كبير عن الواقع الفعلي.

د- اتسمت أغلب التقارير والدراسات المتوفرة بالطابع الأيديولوجي المتحيز والبعيد كل البعد عن الموضوعية العلمية.

ه- وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية الكبيرة لمدينة حلب، إلا أن هناك ندرة شديدة في التراث البحثي المعني بالآثار الاجتماعية للحرب على حلب، لذلك تأتي الدراسة الراهنة لسد جزء من الفجوة المعرفية، حيث تحاول الباحثة التعرف على واقع الأمن والخدمات في مدينة حلب قبل الحرب وبعدها، وذلك عبر دراسة ميدانية واقعية بعيداً عن الدراسات المكتبية.

ثانياً: مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها :

تتبلور مشكلة الدراسة في رصد وتحليل واقع الأمن والخدمات في مدينة حلب السورية، للتعرف على الآثار التي خلفتها الحرب التي اندلعت على سورية في مطلع العام ٢٠١١، وألقت بظلالها على كامل الجغرافيا العربية السورية، وقد تعرضت مدينة حلب لتدمير ممنهج من قبل الجماعات المسلحة، مما يؤثر على مجمل الحياة داخل المدينة بشكل عام، والأمن والخدمات بشكل خاص .

وبناء على ذلك تسعى الدراسة الراهنة لتحقيق هدف رئيسي يتمثل في:

التعرف على واقع الأمن والخدمات في مدينة حلب قبل الحرب وبعدها.

- ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

١- التعرف على واقع الأمن قبل الحرب.

٢- التعرف على واقع الخدمات قبل الحرب.

٣- التعرف على آثار الحرب على الوضع الأمني.

٤- التعرف على آثار الحرب على وضع الخدمات.

ووفقاً لهذه الأهداف تسعى الدراسة للإجابة على سؤال رئيسي هو:

ما هو واقع الأمن والخدمات في مدينة حلب قبل الحرب وبعدها؟

- ويندرج تحت هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

١- ما هو واقع الأمن بمدينة حلب قبل الحرب؟

٢- ما هو واقع الخدمات بمدينة حلب قبل الحرب ؟

٣- ما هى الآثار التي خلفتها الحرب على الوضع الأمني بمدينة حلب؟

٤- ما هى الآثار التي خلفتها الحرب على وضع الخدمات بمدينة حلب؟

ثالثاً: مفاهيم الدراسة:

1- مفهوم الأمن :- Security

يعرَف الأمن علـــى أنه شـــــــعور الفرد بالاطمئنان والراحة النفـــســـية وهـــــدوء النفـــس، يُصاحبها اســـتقرار المجتمع وعدم الخوف، فالأمن له تأثير كبير وواضح على الأفراد من ناحية سلوكهم وتصرفاتهم، فانعدامه يؤثر على الحالة النفسية والاجتماعية لهم، كما يؤثر على المجتمع ككل، فالأمن ضروري لقيام الأفراد بأعمالهم ، ويتجسد الأمن في شعور الفرد بالإطمئنان وعدم الشعور بالخوف، ويعرف الأمنَ على أنّه مجموعة من الإجراءات، والخطوات التي تقوم الدولة باتخاذها، من أجل الحفاظ على مصالحها ومصالح أفرادها وكيانها ضمن حدود نطاقها، مع مراعاة للمتغيرات الدولية التي يمكن أن تحدثَ في المستقبل، ويُعرَّف أيضاً بأنّه الشعور بالاطمئنان والراحة من قبل الأفراد حول مصالحهم بأنّها مصانة ومحميَة، ومُحافَظ عليها.(٧)

كما يشير الأمن بمعناه الموضوعي لغياب التهديدات الموجهة للحقوق المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك الحقوق إلى الإنتقاص (٨) ويعرفه هنري كيسنجر بأنه الأفعال التي تسعى الدولة من خلالها للحفاظ على الحقوق الأساسية لمواطنيها (٩) ،أما روبرت ماكنمارا فيرى أن الأمن هو التقدم والتنمية وتحقيق الإستقرار، فبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة (١٠) ويشير الأمن إلى الإحساس بالطمأنينة والثقة ، وهو إحساس يدركه الإنسان عندما لا يكون معرض للتهديد أو الخطر (١١)

كما يشير أيضاً إلى الحالة التي يكون فيها المجتمع مطمئناً، نتيجة ما تبذله الدولة من جهد في مختلف الأنشطة والممارسات اليومية، ويشير أيضاً إلى مجموعة الإجراءات التي تتبعها الدولة، بهدف تأمين مواطنيها، بما يكفل لهم حياة اجتماعية وسياسية مستقرة.(12)

وإجرائياً تقصد الباحثة بمصطلح الأمن مجموعة القواعد والوسائل القانونية التي تتخذها الدولة، بهدف كسب القوة، وتحقيق الحماية الداخلية للمواطنين في مناطق إعاشتهم لحمايتهم من المخاطر، وحددت الباحثة بعض المؤشرات عبر مجموعة من الخدمات الأمنية التي تقدمها الدولة، كخدمات التواجد الشرطي في الشوارع، والوقت المستغرق لحضور الشرطة في حالة وقوع حادثة، وكذلك تعامل الشرطة مع الناس في الشوارع ، من أجل قياس مدى إحساس المواطن بالأمن من خلال هذه العناصر.

2- مفهوم الخدمات

Services:يقصد بمفهوم الخدمات كل ما تُقدّمه الدولة لمواطنيها ، سواء كان بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، بهدف تسهيل حياتهم، ومنحهم نوعاً من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، في مختلف المجالات ضمن حدود سلطتها وقدرتها المادية (13)، كما تعرف الخدمات بأنها سلسة من الأنشطة أو الإجراءات أو العمليات التي توفرها الدولة، وتهدف إلى تلبية حاجات الأفراد عبر قنوات تقديم الخدمات المختلفة، بهدف تحقيق المساواة والرفاهية وتحقيقهما في المجتمع (14) ، وتشير كذلك إلى مجموعة المنافع التي تقدمها الدولة للمواطنين، من أجل تلبية إحتياجاتهم المختلفة، فهى عمل موجه من قبل الحكومة بشكل مباشر، لتلبية حاجات ورغبات المواطنين، لتحقيق الرفاهية، وتحسين نمط الحياة (١٥)، كما أنها تمثل مجموعة الأنشطة التي تقدمها الدولة أو الجهة الرسميّة في بلدٍ ما لصالح العامّة من الناس والمواطنين دون تمييز، وتقوم على أساس تحقيق المنفعة العامّة لجميع المواطنين، فالحاجة التي تدفع بتقديمها متعلقة بعموم

الشعب ولا تختص بفئة دون أخرى، وتتحمّل الدولة المسؤوليّة عن أي تقصير في تقديمها.(١٦)

وإجرائياً تقصد الباحثة بمفهوم الخدمات: الأنشطة التي تقدمها الدولة لإشباع الحاجات الأساسية للأفراد للإسهام في تحقيق تنمية ورفاهية المجتمع، وحددت الباحثة بعض المؤشرات عبر مجموعة من الخدمات كخدمات الإسعاف والإطفاء، وتوافر الكهرباء، وتوافر المشتقات النفطية والغاز المنزلي، وتوافر المواصلات العامة، وتوافر السلع التموينية، وتوافر الخبز في الأسواق، من أجل قياس مدى رضاء المواطن عن الخدمات المقدمة عقب الآثار التي تركتها الحرب بعد مرور عامين ونصف على تحرير مدينة حلب.

رابعاً: الإطار النظري للدراسة :

تنطلق الباحثة من رؤية نظرية تعتمد على فكرة المسؤولية الاجتماعية The State,s social responsibility باعتبار الأمن والخدمات في أي مجتمع مسؤولية الدولة وحق من حقوق المواطنة، وفي حالة الدولة السورية عامة ومدينة حلب على وجه الخصوص فإن ما حدث من قصور في الحالة الأمنية وعدم توافر الخدمات الأساسية بفعل الحرب يتطلب إعادة الوضع كما كان عليه قبل الحرب لتحمل الدولة لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مواطنيها حتى يتمكن المواطن من العودة والعيش الكريم كمواطن داخل حدود وطنه.(١٧)

وفي هذا الإطار تعرف الدولة في العلوم الاجتماعية نظرياً وعملياً بأنها "مجتمع إقليمي مقسم إلى حكومة ومواطنين سواء أكانوا أفراد أم هيئات تتكون من هؤلاء الأفراد، ويحدد العلاقات بينهما من خلال ممارسة السلطة الإلزامية العليا، ويطلق على هذه السلطة اسم السيادة، ويقصد بإسناد السيادة إلى الدولة، حيث أن الدولة تعلو جميع الهيئات الاجتماعية الأخرى، وذلك لأن لها الحق في إجبار هذه الهيئات على طاعتها دون أن تجبر هى على شيء". وبناءاً عليه يذهب البعض إلى أن الدولة تختص بالمسائل المتعلقة بالدفاع والأمن الداخلي، والإشراف والإنتاج وإدارة نظام العملة والإشراف على تحصيل

الضرائب وصيانة نظام المحاكم التي تقوم بتنفيذ مبادئ الدولة القانونية، ومن بين مسؤوليات الدولة وضع التشريعات الاجتماعية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتعليم والصحة والإسكان والبطالة وغيرها.(١٨)

ومنذ تبلور هذا التعريف للدولة استقر في الأدبيات الاجتماعية ما يعرف بالحقوق الاجتماعية للمواطنين أو المواطنة الاجتماعية، باعتبارها جزء لا يتجزأ من فكرة المواطنة وذلك إلى جانب الحقوق السياسية والحقوق المدنية، وهو ما يطلق عليه البعض التقسيم الأخلاقي للعمل في المجتمع، والذي تنطوي عليه نظريات العدالة الاجتماعية المختلفة، ووفقا لذلك ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للدولة وأتفق على أنه تبني سياسات واتخاذ قرارات وإتباع توجهات سلوكية تستجيب لأهداف وقيم مرغوب فيها في المجتمع، وهناك من توسع في تعريف المسؤولية الاجتماعية للدولة لتشمل المسؤولية الاقتصادية والقانونية والأخلاقية، وهناك من يوصف المسؤولية الاجتماعية للدولة بأنها دولة الرعاية الاجتماعية التي تقف في وجه تغول السوق المتحررة من كل القيود.(١٩)

والمسؤولية الاجتماعية للدولة بحكم تعقد وتشابك مؤسساتها تمتد إلى قدرة الدولة على حل المشاكل المترتبة على تطبيق السياسات العامة في مختلف مناحي الحياة ومواجهة المخاطر الكبرى والتهديدات الداخلية والخارجية، ويمكن حصر المسؤولية الاجتماعية للدولة في قدرتها على إصدار القوانين والتشريعات التي تصب في مصلحة الغالبية المطلقة من المواطنين، وقدرتها على القيام بمشروعات يستفيد منها الجزء الأكبر من السكان، وخاصة محدودي الدخل في مجالات التعليم والصحة والسكن وغيرها، وكذلك قدرتها على مواجهة الغزو الثقافي والفكري والإعلامي، ومعالجة الاضطرابات الأمنية وتجاوز سياسات الحصار المفروضة عليها وحل الأزمات المختلفة ومواجهة العدوان العسكري على أراضيها، وقدرتها على تطوير مؤسساتها، وتنمية المجتمع والاستجابة لتطلعات مواطنيها، وتبنيها لسياسات اقتصادية مستقلة تقلل من التبعية لدول أخرى وتخفف مديونيتها الخارجية التي يرثها المواطنين على المدى

الطويل، واعتمادها الشفافية في اتخاذ القرارات وقيادة السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها في شتى أبعادها، وكذلك قدرتها على توعية المواطنين بأهمية المسؤولية الاجتماعية الفردية والإستعداد للقيام بنصيبه في تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، وقدرتها على إنهاء مظاهر الفساد في مؤسساتها الحكومية والخاصة وتعميم ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى رجال الأعمال وتنمية ثقافة العطاء. (٢٠)

ووفقا لهذا الدور المنوط للدولة وبناءً على مسؤوليتها الاجتماعية تجاه مواطنيها تتحرك الدول على الخريطة العالمية بمسافات متفاوتة بعيداً عن أو بالقرب من النموذج الذي رسمه العلماء والباحثين في مجال العلوم الاجتماعية، وبالطبع مجتمعاتنا العربية ليست مستثناه من ذلك، وبالتالي يمكننا الحكم عليها وفقاً لقربها أو بعدها عن النموذج المرسوم، لكن لابد أن نضع في اعتبارنا أن الصياغات النظرية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للدولة قد صكت في سياقات الخبرة التاريخية والسياسية والاقتصادية الغربية والليبرالية على وجه الخصوص، والتي تنهض على السوق الحر أو باختصار خبرة المجتمعات الرأسمالية، ومن ثم فإن محاولة تطبيقها على مجتمعاتنا العربية دون مراعاة الفروق الاجتماعية والبنائية والخبرة التاريخية المغايرة للمجتمعات العربية قد يوقعنا في أخطاء ومقارنات ظالمة وهو ما ستقوم الباحثة بمراعاته في دراستها الراهنة.(٢١)

وفي محاولة فهم المسؤولية الاجتماعية للدولة في مجتمعاتنا العربية لابد من العودة للخلف قليلاً، ففي منتصف القرن العشرين ومع ظهور حركات التحرر الوطني بدأ دور الدولة يتشكل في الوطن العربي وخلال هذه المرحلة برز نموذجين الأول هو الدولة المستقلة التي تحاول أن تقترب من فكرة ونموذج المسؤولية الاجتماعية للدولة تجاه مواطنيها وتمثل مصر وسورية المثل لهذه الدولة، والنموذج الثاني هو الدولة التابعة للنظام الرأسمالي العالمي والذي تتخلى فيه الدولة عن مسؤوليتها الاجتماعية تجاه مواطنيها وهو النموذج الذي سارت فيه مصر منذ مطلع

السبعينيات وتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وهو النموذج الذي أصبح أكثر شيوعاً وانتشاراً في الوطن العربي اليوم.(٢٢)

وفي ظل شيوع وانتشار نموذج التبعية الذي تتخلى فيه الدولة الوطنية عن مسؤوليتها الاجتماعية تجاه مواطنيها يبرز الآن على الساحة العربية نموذج الإستقلال الوطني الذي يحاول الوفاء بمسؤوليته الاجتماعية تجاه مواطنيه، وهو نموذج الدولة السورية منذ مطلع السبعينيات، والتي استطاعت أن تقف وتصمد في وجه الحرب الكونية عليها لمدة عشر سنوات متصلة، وفي ظل الحرب مازالت الدولة الوطنية السورية تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مواطنيها، فالتعليم والصحة والسكن ومتطلبات الحياة اليومية مازالت مدعومة وبشكل كبير من الدولة، هذا إلى جانب محاولة الحفاظ على استقلالية الاقتصاد والقرار السياسي، لذلك لابد أن تعي مجتمعاتنا العربية أن الحفاظ علي الإستقلال الوطني هو السبيل الوحيد أمام الدولة للقيام بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مواطنيها.

ومن هنا تسعى الباحثة لتطبيق هذا النموذج النظري على دراستها الراهنة حيث تعتبر واقع الأمن والخدمات في مدينة حلب بعد تحريرها من الجماعات الإرهابية أحد مسؤوليات الدولة الاجتماعية وسوف تحاول رصد ذلك من خلال الدراسة الميدانية.

خامساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

تندرج الدراسة الراهنة ضمن الدراسات الوصفية في علم الاجتماع، وتتبنى منهجية مزدوجة تحاول الجمع بين المنهجين الكمي والكيفي، وفي إطار المنهجية الكمية اعتمدت الباحثة على أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، وقامت بتصميم صحيفة إستبيان تغطي التساؤلات الفرعية للدراسة، حيث إشتملت على الخصائص الاجتماعية للمستجيبيين، وتصورات المستجيبين عن الوضع الأمني، وتصوراتهم عن الخدمات العامة المختلفة.

وقد اعتمدت الباحثة على عينة غير إحتمالية باستخدام أسلوب عينة كرة الثلج قوامها (١٠٠ مفردة بحثية) موزعة بين المناطق الآمنة، والمناطق المحررة من الإرهاب على النحو التالي:

١- الأحياء الآمنة:(الإشرافية والسريان وحلب الجديدة والمحافظة) ٥٠ مفردة بحثية.

٢- الأحياء المحررة من الإرهاب (سيف الدولة والزبدية والسكرية والفردوس ومساكن هنانو)-

٥٠ مفردة بحثية.

وفي إطار المنهجية الكيفية اعتمدت الباحثة على دليل مقابلة متعمقة يتضمن نفس بنود صحيفة الإستبيان، مع إختلاف في صياغة الأسئلة، بحيث تم صياغة الأسئلة بشكل مفتوح، لتعطي فرصة أكبر للمبحوثين للإدلاء بآراء تفصيلية، واقتصرت حالات الدراسة على (٩ مبحوثين) من مختلف الشرائح الطبقية.

***خصائص عينة الدراسة:**

١- من حيث النوع:

جدول (١)

توزيع عينة الدراسة حسب النوع

م	ك	%
ذكر	٦١	**%٦١**
أنثى	٣٩	**%٣٩**
الإجمالي	١٠٠	**١٠٠,٠**

يتضح من الجدول رقم (١) توزيع العينة من حيث النوع، حيث جاءت نسبة الذكور ٦١% مقابل ٣٩% للإناث، وتبدو العينة متحيزة لصالح الذكور، وبالتالي فهى لا تعكس الواقع الفعلي، حيث لا توجد بيانات متوفرة حول التركيب النوعي لسكان حلب في الوقت الراهن، لكي تقوم الباحثة بعقد مقارنة بينها وبين نتائج العينة.

٢- من حيث العمر:

جدول (٢)

توزيع عينة الدراسة حسب العمر

م	ك	%
٢٠إلى أقل من ٣٠	٤	٤
٣٠إلى أقل من ٤٠	٢٦	٢٦
٤٠ إلى أقل من ٥٠	11	١١
٥٠إلى أقل من ٦٠	٥٢	٥٢
٦٠ فأكثر	٧	٧
المجموع	١٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول رقم (٢) أن التوزيع العمري للعينة بتحيز للشرائح العمرية الأكبر سناً، حيث تجاوز سن الأربعين عاماً بنسبة ٧٠% من إجمالي العينة، وربما يرجع ذلك إلى أن الفئات العمرية الأصغر سناً قد هاجروا من حلب، وغيرها من المدن السورية، خوفاً من التجنيد الإجباري.

3- من حيث الحالة الاجتماعية:

جدول (٣)

توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

م	ك	%
أعزب	٤	٤
متزوج	٧٤	٧٤
مطلق	٩	٩
أرمل	١٣	١٣
المجموع	١٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول رقم (٣) غلبة المتزوجين على غيرهم، حيث حصلوا على نسبة ٧٤% من إجمالي العينة، وهو أمر يبدو طبيعي في ظل أن كبار السن هم الذين فضلوا البقاء داخل المدينة أثناء الحرب، وبالتالي جاءت نسبة تمثيلهم داخل العينة بشكل أكبر، وغالبيتهم من المتزوجين.

٤- من حيث الحالة التعليمية:

جدول (٤)
توزيع عينة الدراسة حسب الحالة التعليمية

م	ك	%
أمي	٣	٣
يقرأ ويكتب	٤	٤
إعدادي	١٩	١٩
ثانوي	٣٥	٣٥
معهد	١٩	١٩
جامعي	٢٠	٢٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

يتضح من معطيات الجدول رقم (٤) إرتفاع نسبة المتعلمين داخل عينة الدراسة، حيث جاء من حصلوا على تعليم ثانوي فما أعلى على ٧٤% من إجمالي العينة، من بينهم ٢٠% حصلوا على تعليم عالي، وهو مؤشر على بقاء نسبة كبيرة من المتعلمين داخل مدينة حلب أثناء الحرب، وعدم لجوئهم إلى الهجرة.

5- من حيث الحالة المهنية:

جدول (٥)
توزيع عينة الدراسة حسب الحالة المهنية

م	ك	%
فنية	٢	٢
إدارية	٤٥	٤٥
أعمال كتابية	٧	٧
أعمال بيع	٥	٥
خدمة اجتماعية	١٠	١٠
صناعة	١	١
أخرى	٣٠	٣٠
المجموع	١٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول رقم (٥) هيمنة أصحاب المهن الإدارية بنسبة بلغت ٤٥% من إجمالي العينة، في حين جاءت الأعمال الصناعية في المؤخرة بنسبة١% ، وهو ما

يعني أن غالبية الصناع قد هجروا المدينة التي تشتهر بالصناعة نتيجة الحرب وإغلاق المصانع.

٦- من حيث النشاط الاقتصادي:

جدول (٦)
توزيع عينة الدراسة حسب النشاط الاقتصادي

م	ك	%
صناعة	٦	٦
تجارة	٢	٢
خدمات	٥٢	٥٢
أخرى	٤٠	٤٠
المجموع	١٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول رقم (٦) هيمنة العاملين بقطاع الخدمات، حيث حصلوا على ٥٢% من إجمالي العينة، في حين جاء العاملين بقطاع الصناعة بنسبة ٦% وجاء قطاع التجارة بنسبة ٢% ، وهى نسب متدنية قياساً بأن المدينة تشتهر بالصناعة والتجارة، وهو ما يعني أن الحرب قد أثرت سلباً على هذين القطاعين.

سادساً: نتائج الدراسة:

لقد سعت الباحثة من خلال هذا البحث لتحقيق هدف رئيسي وهو التعرف على واقع الأمن والخدمات في مدينة حلب بعد انتهاء الحرب، وسوف تعتمد بشكل أساسي على نتائج الدراسة الميدانية الكمية والكيفية، لرسم صورة ذلك الواقع بعد تحرير المدينة من الجماعات التكفيرية الإرهابية بواسطة الجيش العربي السوري في نهاية العام ٢٠١٦ حتى النصف الأول من العام ٢٠١٩، في محاولة لرصد أهم التغييرات التي طرأت على واقع الأمن والخدمات في المدينة، والتي تتطلب تدخل سريع من الدولة في مرحلة إعادة الإعمار، خاصة وأن الأمن والخدمات من أهم متغيرات الواقع الاجتماعي لأي مجتمع، وحتى يتمكن المواطنين من العودة والإستقرار في مدينتهم التي نزحوا منها وهجروها بفعل الحرب، وهو ما يستهدفه صانع القرار من هذه الدراسة.

أولاً: وضع الأمن والخدمات فى مدينة حلب قبل الحرب:

تؤكد التقارير الإقليمية والدولية ذات العلاقة أن الجمهورية العربية السورية قبل مارس ٢٠١١ كانت واحدة من الدول التي وصلت إلى مستويات عالية من التنمية والتطور والحداثة والأمن الاجتماعي، وذلك بفضل السياسات التي تبنتها الدولة في إطار مشروع تنموي مستقل معتمد إلى حد كبير على الذات، حيث تمكنت الدولة السورية من تحقيق نجاحات واضحة في الإفلات من منظومة التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، فأصبحت الدولة العربية الوحيدة التي يأكل شعبها مما يزرع، ويلبس مما يصنع، ويقترب بقوة من تحقيق الإكتفاء الذاتي، لذلك لا عجب حين نؤكد أن الحرب الكونية التي شنت على سورية من النظام الرأسمالي العالمي باستخدام الجماعات التكفيرية الإرهابية كان من بين أهدافه الرئيسية ضرب المشروع النهضوي الذي تبنته سورية خلال العقود الأربعة الأخيرة، وبعد مرور ما يزيد على ثمان سنوات على بدأ الحرب الكونية عليها مازالت سورية هى الدولة العربية الوحيدة التي تمتلك سياسات مستقلة مكنتها من مواجهة العدوان والصمود رغم شراسة المعركة، لقد كانت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية التي تعيشها سورية قبل الانطلاق الرسمي للمؤامرة عليها في عام ٢٠١١ أقرب إلى الرخاء والرفاه على مختلف الأصعدة:

١- على المستوى الأمنى:

لقد كانت سورية إحدى ثلاثة دول أكثر أمناً على المستوى العالمي حسب تقارير معظم المنظمات الدولية، وهى البلد العربي الوحيد الذي اقترب من حالة إنعدام الجريمة (الفردية والجماعية) وكان المواطن في سورية هو نفسه رجل الشرطة وهو نفسه رجل الأمن، وكانت سورية حتى في أصغر قرية نائية تعيش حالة من الأمن والأمان وكانت مدنها لا تنام، وكانت المخافر وأقسام الشرطة في سورية تتباهى بقلة الجرائم والظواهر الشاذة التي يعاقب عليها القانون، وما ينطبق على سورية على المستوى الأمني، ينطبق بالطبع على حلب العاصمة الاقتصادية للبلاد، وأحد أهم مدنها عبر التاريخ.

٢- على المستوى الخدمي:

لقد كان المواطن رأس الهرم في كل شيء لإيمان الدولة بأن المواطن السوري يستحق الكثير ولأنه صانع الحضارة عبر تاريخه الموغل في القدم، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت منظومات الإسعاف السريع منتشرة في كل مناطق الجمهورية العربية السورية ومؤسسة الدفاع المدني والإطفاء من أكثر المنظومات المدربة على تقديم الخدمة العاجلة للمواطن، ومن ناحية أخرى كانت مؤسسة إنتاج الكهرباء تزود معظم أرجاء القطر بالتيار الكهربائي دون الحاجة إلى تقنين، وكانت أسعار المشتقات النفطية والغاز المنزلي أقرب للمجاني، وذلك بسبب سياسات الدعم الحكومي، ومسؤولية الدولة الاجتماعية، أما عن المواصلات والطرق التي تربط مختلف أنحاء القطر العربي السوري فكانت سورية تمتلك شبكة من الطرق الحديثة والمتطورة بالإضافة لمنظومات النقل الجوي والبحري والسكك الحديد وكانت أسعار التنقل بين المحافظات تفاجئ أي قادم لسورية من خارجها، أما عن توافر السلع التموينية فكانت الدولة تقدم مختلف أنواع السلع التموينية بأسعار مدعومة في سلات مخصصة أساساً لهذا الغرض، أما الخبز السوري فكان الأكثر لذة والأرخص سعراً على مستوى العالم، وما ينطبق على سورية على المستوى الخدمي، ينطبق بالطبع على مدينتها العريقة حلب.

ومما لاشك فيه أن اجتياح الجماعات التكفيرية الإرهابية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها سواء في الغرب الرأسمالي أو في المنطقة وفى مقدمتهم تركيا التي فتحت حدودها مع سورية وجزء كبير منها مع حلب منذ منتصف عام ٢٠١٢ ، وحتى تحرير الجزء الأكبر من حلب بواسطة الجيش العربي السوري في نهاية العام ٢٠١٦ قد ألقى بظلاله على الواقع الأمني والخدمي، فقد تعرضت المناطق التي استولى عليها الإرهابيين وخرجت من تحت سيطرة الدولة لأبشع العمليات التخريبية والنهب والسرقة، فمعامل حلب الصناعية الكبرى (ما يزيد على ١٢٠٠ معمل) تم تفكيكها وبيعها بأبخس الأثمان لتركيا، والريف الحلبي الغني بمختلف المزروعات والشهير بأشجار

الزيتون تم قطعها وحرقها، وبالطبع شاهدنا أبشع الجرائم من القتل والتمثيل بالجثث من قبل الإرهابيين، هذا إلى جانب تشريد وتجويع المواطنين، وخلال هذه السنوات كان الواقع الأمني والخدمي في حلب غاية في السوء، خاصة في المناطق الخارجة تماماً عن سيطرة الدولة، ومع تحرير حلب من رجس الإرهاب وعودة سيطرة الدولة من جديد تغيرات الأحوال، وهو ما سنحاول التعرف عليه عبر الصفحات التالية من خلال عينة الدراسة الميدانية (الكمية والكيفية).

ثانياً: آثار الحرب على القطاع الأمني والخدمي (تصورات العينة):

تحاول الباحثة من خلال هذا المحور التعرف على تصورات عينة الدراسة فيما يتعلق بالآثار التي تركتها الحرب على الواقع الأمني والخدمي بحلب والوضع الآن بعد مرور عامين ونصف على تحريرها، وفى هذا الإطار تشير نتائج الدراسة الكيفية (المقابلات المتعمقة) أن الحرب قد أثرت بشكل سلبي على الحالة الأمنية حيث قل وجود رجال الشرطة في شوارع المناطق التي سيطر عليها الإرهابيين، وكانت القذائف التي يطلقها الإرهابيين تستهدفهم قبل المدنيين، ونتيجة غياب رجال الشرطة انتشرت الفوضى وكثرت الجرائم وممارسة القوة والنفوذ، وهو ما جعل المواطنين يشعرون بانعدام الأمن.

جدول (٧)

توزيع العينة حسب رؤيتهم لحضور الشرطة في الشارع

م	ك	%
سيئة	٢٠	٢٠,٠
جيدة	٤	٤,٠
جيدة جداً	٢٥	٢٥,٠
ممتازة	٥١	٥١,٠
الإجمالي	١٠٠	١٠٠,٠

وتؤكد الدراسة الكمية فيما يتعلق بتواجد رجال الشرطة في الشارع أن نسبة ٨٠% من العينة يرون أن حضورهم يتراوح بين الجيد والممتاز، كما هو موضح بالجدول رقم (٧)، وهو ما يعنى عودة الأمن إلى المناطق المحررة، وعودة الدولة للقيام بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مواطنيها لحفظ أمنهم وضمان سلامتهم.

جدول (٨)

توزيع العينة حسب
تقديرها للمدة الزمنية التي تستغرقها الشرطة للحضور في الموقع بسبب حادثة معينة

م	ك	%
من ربع إلى أقل من نصف ساعة	٣٠	٣٠,٠
من نصف إلى أقل من ساعة	١٩	١٩,٠
أكثر من ساعة	٥١	٥١,٠
الإجمالي	١٠٠	١٠٠,٠

وفيما يتعلق بالفترة الزمنية التي تستغرقها الشرطة للحضور إذا ما طلبها المواطن بسبب حادث فتشير نسبة ٥١% من عينة الدراسة أنها تستغرق أكثر من ساعة، كما جاء في الجدول رقم (٨)، وهى مدة طويلة فى حالة الحوادث الطارئة، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء عدم إستقرار الأوضاع بشكل كامل داخل حلب، وعدم تمكن الأجهزة الشرطية من العودة للعمل كما كان الوضع قبل بدء الحرب، وهو ما يعنى أن آثار الحرب مازالت تلقى ببعض ظلالها على الحالة الأمنية وكفاءتها.

لكن على الرغم من ذلك جاءت نتائج المقابلات المتعمقة متناقضة تماماً مع هذه النتيجة، حيث أشار كل المبحوثين ومن كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية أن حضور رجال الشرطة أصبح سريع وفعال، وشهد تحسن كبير وكفاءة عالية، حيث أشارت إحدى الحالات "أنها تعرضت لسرقة منزلها فكانت هناك سرعة فائقة لم تتجاوز الربع ساعة، وتم ضبط الجناة وإعادة المسروقات" وهو ما يعنى حرص الدولة على القيام بمسؤوليتها الاجتماعية في حفظ الأمن عبر أجهزتها الشرطية، وتتفق هذه النتائج إلى حد كبير مع دراسة دراسة جين جوبات Jeanne Gobat وكرستين كوستيال Kristina Kostial المنشورة ضمن أوراق عمل صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٦ ، حيث حددت الدراسة أهم التحديات أمام إعادة بناء الاقتصاد في سورية، وشروط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ضمنها إستعادة دور الدولة وأجهزة الشرطة.

جدول (٩)
توزيع العينة حسب رؤيتها لكيفية تعامل الشرطة مع الناس في الشارع

م	ك	%
سيئة جداً	٤	٤,٠
جيدة	١٨	١٨,٠
جيدة جداً	١٩	١٩,٠
ممتازة	٥٩	٥٩,٠
الإجمالي	١٠٠	١٠٠,٠

وبالنسبة لتعامل الشرطة مع المواطنين في الشارع ، فتؤكد نسبة ٩٦% من عينة الدراسة أنها تراوحت بين الجيد والممتاز، كما جاء في الجدول رقم (٩)، وهو ما يعنى أن الغالبية العظمى من رجال الشرطة يقدرون ما مر به المواطنون من سنوات عجاف فقد فيها الأمن والأمان، وبالتالي يحتاج المواطن من يدعمه ويشعره بعودة الأمن المفقود، وهذه واحدة من المسؤوليات الاجتماعية للدولة.

وجاءت نتائج المقابلات المتعمقة داعمة للنتائج ذاتها، حيث أكد غالبية المبحوثين على المعاملة الطيبة والإحترام من قبل رجال الشرطة تجاه المواطنين، وأن المعاملة السيئة هى حالات فردية وشاذة ولا تعبر إلا عن صاحبها، لكن ما يزعج المواطنين بشكل حقيقي هو التغير الذي طرأ على حجم ونوع الجرائم في حلب والتي لم يعرفها المجتمع من قبل مثل (العنف والبلطجة والسرقة والمخدرات والتحرش التي انتشرت بشكل كبير هذا إلى جانب تنامي الدوافع الإنتقامية في بعض الجرائم المرتكبة) وهو ما يتطلب جهد مضاعف من الدولة خلال المرحلة القادمة.

جدول (١٠)
توزيع العينة حسب
رؤيتها لتوفر خدمات الإسعاف في حالة حدوث طارئ صحي في حلب

م	ك	%
سيئة	**٤**	**٤,٠**
جيدة	**٧**	**٧,٠**
جيدة جداً	**٣٥**	**٣٥,٠**
ممتازة	**٥٤**	**٥٤,٠**
الإجمالي	**١٠٠**	**١٠٠,٠**

وفيما يتعلق بتوافر خدمات الإسعاف في حالة حدوث طارئ صحي في حلب الآن أكدت نسبة ٩٦% من العينة أنها تتراوح بين الجيدة والممتازة، كما جاء في الجدول رقم (١٠)، وهو ما يعنى اقتراب عودة الحياة إلى طبيعتها قبل الحرب، فالدولة حريصة على توفير خدمة الإسعاف لمواطنيها بشكل جيد وهى واحدة من المسؤوليات الاجتماعية للدولة تجاه المواطن في المواقف الصعبة والحرجة خاصة في حالات المرض والأزمات، وتتفق نتائج المقابلات المتعمقة مع النتيجة السابقة حيث أكد غالبية المبحوثين على جودة وكفاءة خدمات الإسعاف بشكل كبير كما كان الوضع قبل الحرب، وهو ما افتقده المواطن خلال سنوات الحرب.

جدول (١١)
توزيع العينة حسب رؤيتها لمدى توافر خدمات الإطفاء

م	ك	%
سيئة جداً	٤	٤,٠
جيدة	١٧	١٧,٠
جيدة جداً	٢٢	٢٢,٠
ممتازة	٥٧	٥٧,٠
الإجمالي	١٠٠	١٠٠,٠

أما بالنسبة لتوافر خدمات الإطفاء أكدت نسبة ٩٦% من العينة على أنها تتراوح بين الجيدة والممتازة كما جاء في الجدول رقم (١١)، وهو ما يعنى تحسن كبير وملحوظ على مستوى هذه الخدمة الضرورية للمواطنين، وهو ما يؤكد حرص الدولة على القيام بمسؤوليتها الاجتماعية، وجاءت نتائج المقابلات المتعمقة متفقة تماماً مع هذه النتيجة، حيث تم التأكيد على جودة وكفاءة خدمات الإطفاء بعد الحرب، وهى واحدة من الخدمات التي افتقدها المواطن أثناء سيطرة الإرهابيين على حلب.

جدول (١٢)
توزيع العينة حسب
رؤيتها لإنتظام التيار الكهرباء في حلب

م	ك	%
سيئة جداً	٤	٤,٠
سيئة	١٦	١٦,٠
جيدة	٤	٤,٠
جيدة جداً	٧١	٧١,٠
ممتازة	٥	٥,٠
الإجمالي	١٠٠	١٠٠,٠

وفيما يتعلق بانتظام التيار الكهربائي في حلب الآن أكدت نسبة ٧١% من العينة أنها أصبحت جيدة جداً كما جاء في الجدول رقم (١٢)، وهو ما يعنى تحسن واضح وملموس في هذه الخدمة فقد كانت الكهرباء تنقطع طوال الوقت ولا تأتى إلا ساعات معدودة خلال اليوم أثناء سنوات الحرب التي عاشها المواطن الحلبي في ظلام حالك، وهو ما يؤكد حرص الدولة على عودة الحياة إلى طبيعتها، وهو ما يعبر عن المسؤولية الاجتماعية للدولة، وتتفق هذه النتيجة مع تقرير البنك الدولي عن خسائر الحرب : التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سورية ٢٠١٧، حيث عمل التقرير على تقييم العواقب الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سورية، وأقر أنه بدون إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية، واستعادة الشبكات الاقتصادية، فإن إستبدال رأس المال في حد ذاته لن يكون له أثر في مساعدة الاقتصاد على التعافي.

وجاءت نتائج المقابلات المتعمقة تؤكد على نفس النتيجة، حيث أكد غالبية المبحوثين على التحسن الواضح في انتظام التيار الكهربائي-على الرغم من خروج بعض محطات الكهرباء من الخدمة- نتيجة تخريبها وتدميرها بواسطة الجماعات الإرهابية، لذلك تسعى الدولة بكل طاقاتها لتحسين الوضع وإلغاء التقنين بشكل كامل من خلال إعادة بناء ما تم تخريبه وتدميره أثناء الحرب.

جدول (١٣)
توزيع العينة حسب
رؤيتها لدرجة جودة مياه الشرب في المدينة

م	ك	%
سيئة	٤	٤,٠
جيدة	١٨	١٨,٠
جيدة جداً	٦٢	٦٢,٠
ممتازة	١٦	١٦,٠
الإجمالي	١٠٠	١٠٠,٠

وبالنسبة لجودة مياه الشرب في حلب الآن فتؤكد نسبة ٨١% من العينة أنها تتراوح بين الجيدة والجيدة جداً، كما جاء في الجدول رقم (١٣)، وهو ما يعنى تحسن واضح وملموس في هذه الخدمة التي ساءت بشكل كبير أثناء الحرب، خاصة عندما تعمد الإرهابيين تلويث مياه الشرب، وهو ما يؤكد حرص الدولة على القيام بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه مواطنيها، وتتفق نتائج المقابلات المتعمقة مع النتائج السابقة الخاصة بتحسن خدمة مياه الشرب.

جدول (١٤)
توزيع العينة حسب
رؤيتها لمدى انتظام وصول المياه إلى المنازل

م	ك	%
سيئة جداً	١٦	١٦,٠
سيئة	٣	٣,٠
جيدة	٢٧	٢٧,٠
جيدة جداً	٥٤	٥٤,٠
الإجمالي	١٠٠	١٠٠,٠

وفيما يتعلق بانتظام وصول المياه إلى المنازل، تؤكد نسبة ٨١% من العينة أنها تتراوح بين الجيدة والجيدة جداً، كما جاء في الجدول رقم (١٤)، وهو ما يعنى تحسن كبير في خدمة توصيل المياه أحد شرايين الحياة للمواطنين، وهو ما يعبر عن حرص الدولة على قيامها بالمسؤولية الاجتماعية.

وتتفق نتائج المقابلات المتعمقة مع النتائج السابقة الخاصة بجودة مياه الشرب، وانتظام وصولها للمنازل ، حيث أكد غالبية المبحوثين على تحسنها بشكل كبير، وهو ما يعبر عن قدرة الدولة على التغلب على هذه المشكلة خاصة في ظل استهداف الإرهابيين لمحطات تنقية المياه.

جدول (١٥)
توزيع العينة حسب
رؤيتها لمدى توفر جرات الغاز الطبيعي في الأسواق

م	ك	%
متوفر	٤	٤,٠
متوفر بصورة غير منتظمة	٤	٤,٠
هناك نقص محدود	٦	٦,٠
هناك نقص شديد	٨٦	٨٦,٠
الإجمالي	١٠٠	١٠٠,٠%

أما بالنسبة لتوافر جرات الغاز الطبيعي في الأسواق الآن، فتؤكد نسبة ٨٦% من العينة أن هناك نقص شديد كما جاء في الجدول رقم (١٥)، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء العقوبات والحصار الاقتصادي المفروض ظلماً على سورية، وعلى الرغم من ذلك تحاول الدولة كسر هذا الحصار عبر التعاون مع بعض الدول الصديقة مثل إيران، وهو ما يعنى إحساس كبير من الدولة بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مواطنيها، وتتفق نتائج المقابلات المتعمقة مع النتيجة السابقة بأن هناك أزمة واضحة فيما يتعلق بخدمة توافر الغاز الطبيعي نتيجة العقوبات الاقتصادية وضرب الإرهابيين لآبار الغاز.

جدول (١٦)
توزيع العينة حسب
رؤيتها لمدى توفر المازوت في الأسواق

م	ك	%
متوفر	٤	٤,٠
متوفر بصورة غير منتظمة	٤	٤,٠
هناك نقص محدود	٦	٦,٠
هناك نقص شديد	٨٦	٨٦,٠
الإجمالي	١٠٠	١٠٠,٠

وفيما يتعلق بتوافر المازوت في الأسواق الآن أكدت نسبة ٨٦% من العينة على نقصه الشديد كما جاء في الجدول رقم (١٦)، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء العقوبات والحصار الاقتصادي على سورية من خلال منع دخول ناقلات النفط إلى سورية، وسيطرة الإرهابيين على آبار النفط السورية، وبيعها بأبخس الأثمان لتركيا، وهو ما انعكس على ندرته في السوق السورية، وهو المصدر الرئيسي للتدفئة خلال فصل الشتاء وأحد متطلبات الحياة اليومية للمواطن السوري، وتحاول الدولة توفيره بكل الطرق في إطار إدراكها لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مواطنيها.

وتتفق مع النتيجة السابقة نتائج المقابلات المتعمقة، حيث أكد المبحوثين على وجود أزمة خانقة في المازوت، مما أدى إلى ارتفاع أسعاره وتنامي السوق السوداء، وهو ما تحاول الدولة مواجهته بمراقبة الأسواق من ناحية وتوفير المازوت المدعوم من ناحية أخرى.

جدول (١٧)
توزيع العينة حسب
رؤية العينة لتوفر المحروقات في المحطات

م	ك	%
هناك نقص محدود	١٤	١٤,٠
هناك نقص شديد	٨٦	٨٦,٠
الإجمالي	١٠٠	١٠٠,٠

وفيما يتعلق بتوافر المحروقات في المحطات/الكازيات الآن أكدت نسبة ٨٦% من العينة على وجود نقص شديد كما جاء في الجدول رقم (١٧)، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء العقوبات والحصار الاقتصادي من قبل النظام الرأسمالي العالمي الذي يقود المؤامرة والعدوان على سورية، ورغم ذلك تسعي سورية عبر حلفاؤها (روسيا وإيران) إلى كسر هذا الحصار وتوفير المتطلبات الرئيسية من المحروقات للمواطنين.

وتتفق نتائج المقابلات المتعمقة مع النتيجة السابقة، حيث يؤكد الجميع أن ارتفاع أسعار المحروقات وعدم توافرها بالشكل المطلوب هو نتيجة للحصار المفروض من الخارج

على الدولة السورية، لذلك يعي المواطنين أن القضية خارج المسؤولية الاجتماعية للدولة، لذلك فأنهم صابرين مع حكومتهم وكما انتصروا على الإرهاب على الأرض فسوف ينتصرون في هذه الحرب الاقتصادية التي تستهدف تركيع سورية شعباً وحكومة.

جدول (١٨)
توزيع العينة حسب رؤيتهم لمدى توافر المواصلات العامة في حلب

م	ك	%
هناك نقص محدود	١٠	١٠,٠
هناك نقص شديد	٩٠	٩٠,٠
الإجمالي	١٠٠	١٠٠,٠

أما بالنسبة لتوافر المواصلات العامة في حلب الآن أكدت نسبة ٩٠% من العينة أن هناك نقص شديد كما جاء في الجدول رقم (١٨)، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء أزمة الوقود، وعدم توافره نتيجة العقوبات والحصار الاقتصادي المفروض على الدولة السورية من قبل النظام الرأسمالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تقود المؤامرة والعدوان على سورية.

وتتفق النتيجة السابقة مع نتائج المقابلات المتعمقة حيث أكد غالبية المبحوثين على وجود أزمة مواصلات عامة كبيرة بسبب نقص الوقود، وتبرز الأزمة أكثر في المناطق المحررة حديثاً، وتحاول الدولة حل الأزمة عبر التعاون مع الحلفاء من أجل الحصول على الوقود اللازم لتشغيل وسائل المواصلات العامة التي يحتاجها المواطنين، وهو ما يعبر عن المسؤولية الاجتماعية للدولة.

جدول (١٩)
توزيع العينة حسب رؤيتها لمدى توفر السلع التموينية الأساسية (الزيت/السمن/السكر/ الأرز/ الطحين/ الشاي) وخلافه في الأسواق

م	ك	%
هناك نقص محدود	٢٥	٢٥,٠
هناك نقص شديد	٧٥	٧٥,٠
الإجمالي	١٠٠	١٠٠,٠

وفيما يتعلق بتوافر السلع التموينية الأساسية في الأسواق الآن أكدت نسبة ٧٥% من العينة أن هناك نقص شديد كما جاء في الجدول رقم (١٩)، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء العقوبات والحصار الاقتصادي من ناحية، وما فعلته الجماعات التكفيرية الإرهابية من ناحية أخرى أثناء الحرب، حيث قامت بحرق المزارع السورية وتدمير معامل الصناعات الغذائية، وهو ما تحاول الدولة جاهدة الآن إعادة تعميره وبشكل سريع لتوفير السلع التموينية الأساسية للمواطنين في إطار المسؤولية الاجتماعية للدولة، فقد كانت سورية قبل الأزمة واحدة من الدول المكتفية ذاتياً على مستوى أمنها الغذائي.

وتشير نتائج المقابلات المتعمقة بالنسبة للسلع التموينية أنها متوفرة إلى حد ما لكن المشكلة تتمثل في ارتفاع أسعارها مقارنة بقبل الحرب، نتيجة ارتفاع سعر الصرف من ناحية، وضعف الرقابة على الأسواق من ناحية أخرى، رغم محاولات الدولة الحفاظ على الدعم الحكومي لبعض السلع في إطار مسؤوليتها الاجتماعية تجاه مواطنيها.

جدول (٢٠)
توزيع العينة حسب رؤيتها لمدى توافر الخبز في الأسواق(الأفران)

م	ك	%
هناك نقص محدود	١١	١١,٠
هناك نقص شديد	٨٩	٨٩,٠
الإجمالي	١٠٠	١٠٠,٠

أما بالنسبة لتوافر الخبز في الأسواق/ الأفران الآن أكدت نسبة ٨٩% من العينة على وجود نقص شديد كما جاء في الجدول رقم (٢٠)، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء ما قامت به الجماعات التكفيرية الإرهابية من حرق محاصيل القمح السورية لإحداث أزمة طويلة الأمد في المحصول الرئيسي لغذاء المواطن، وهو المحصول الذي كانت تتميز به سورية قبل الحرب، حيث كانت مكتفية ذاتياً من القمح بل وتصدره لأربع دول عربية، وعلى الرغم من هذه الأزمة يظل سعر الخبز السوري هو الأرخص والأجود على مستوى العالم.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدته المقابلات المتعمقة، حيث أشار المبحوثين إلى ارتفاع أسعار الخبز بشكل كبير عن أسعاره قبل الحرب، وعدم توافره في الأفران المدعومة حكومياً لكل المواطنين كما كان في السابق، وهو ما تسعى الدولة الآن لتوفيره للوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مواطنيها.

يتضح من العرض السابق كيف أثرت الحرب على الواقع الأمني والخدمي في حلب وهو ما تحاول الدولة استعادته بشكل كبير، فعلى المستوى الأمني عادت الشرطة إلى فرض سيطرتها على المناطق المحررة، لكن تظل بعض الجرائم التي لم تكن موجودة قبل الحرب تحتاج لجهد مضاعف للسيطرة عليها. وبالنسبة لخدمات الإسعاف والإطفاء والكهرباء والمياه، فقد تمكنت الدولة من السيطرة عليها إلى حد كبير وتوفيرها للمواطنين رغم الصعوبات التي واجهتها الدولة نتاج عمليات التدمير الممنهج للبنية الأساسية في هذه الخدمات، أما بالنسبة للخدمات المرتبطة بالمواد النفطية كالغاز والمازوت والوقود فمازالت تمثل تحدياً كبيراً للدولة خاصة في ظل سيطرة الجماعات الإرهابية على آبار النفط السورية من ناحية، والعقوبات والحصار الاقتصادي على هذه المواد المفروضة من الخارج من ناحية أخرى، حيث يتم منع سورية من الحصول عليها من الأسواق المجاورة، ولولا الدعم الكبير من الحليفين الروسي والإيرانى لتضاعفت الأزمة، وفيما يتعلق بالخدمات الغذائية فتحاول الدولة توفيرها ودعمها رغم محاولات الحصار الاقتصادي الخارجي من ناحية، والتلاعب الداخلي في الأسعار والأسواق من خلال تجار الأزمة من ناحية أخرى.

وتقدم صورة الواقع الراهن للأمن والخدمات ما يحتاجه المواطن السوري في حلب من الدولة وصانع القرار خلال المرحلة القادمة، خاصة وأن حل هذه المشكلات الحياتية اليومية يؤثر حتماً على اتجاهات عودة المواطنين إلى وطنهم، وهو ما تسعى الدولة إلى توفيره في مرحلة إعادة الإعمار في إطار مسؤوليتها الاجتماعية تجاه مواطنيها.

خاتمة:

١- تشير التقارير الإقليمية والدولية ذات العلاقة أن الجمهورية العربية السورية قبل بدء الحرب الكونية عليها في مطلع العام ٢٠١١ كانت قد وصلت إلى مستويات عالية من التنمية والتطور والحداثة والأمن الاجتماعي وبشكل مستقل ومعتمد على الذات بعيداً عن التبعية للنظام الرأسمالي العالمي.

٢- وتشير التقارير ذاتها أن سورية كانت واحدة من بين ثلاثة دول مصنفة بأنها الأكثر أمناً على المستوى العالمي، وهى الدولة العربية الوحيدة تقريباً التي اقتربت من حالة انعدام الجريمة.

٣- وتؤكد التقارير أيضاً أن الخدمات الأساسية المختلفة كانت متوفرة ومدعومة من الدولة وتقدم للمواطن بما يتوافق مع مستويات الدخول للغالبية العظمى من الشعب.

٤- تشير النتائج الميدانية أنه مع انطلاق الحرب على حلب في منتصف العام ٢٠١٢ اختلت الموازين على المستوى الأمني والخدمي إلى حد كبير حيث سيطرت الجماعات التكفيرية الإرهابية على مناطق واسعة من جغرافية حلب مما أدى إلى غياب الأمن وانتشار بعض الجرائم الغريبة على المجتمع العربي السوري، هذا إلى جانب إختفاء كثير من الخدمات الأساسية نتيجة خروج مناطق وأحياء كاملة سواء في الريف أو المدينة عن سيطرة الدولة.

٥- وتشير النتائج الميدانية أيضا أنه مع تحرير حلب من رجس الإرهاب في نهاية العام ٢٠١٦ بدأت الدولة تعود من جديد لممارسة مسؤوليتها الاجتماعية تجاه مواطنيها، فعاد الأمن من جديد، وعادت بعض الخدمات الأساسية مثل الإسعاف والإطفاء والكهرباء والمياه بشكل يقترب من الصورة التي كانت عليها قبل الحرب.

٦- وتؤكد النتائج الميدانية أن حلب مازالت تعانى من انتشار بعض الجرائم الغريبة عليها مثل العنف والبلطجة والسرقة والتحرش، ومازالت تعانى كذلك من نقص في بعض الخدمات المرتبطة بالمشتقات النفطية والمحروقات مثل الغاز والمازوت

والوقود، نتيجة العقوبات والحصار الاقتصادي المفروض ظلماً من قبل النظام الرأسمالي العالمي صاحب المؤامرة والعدوان على سورية من ناحية، وإجرام الجماعات التكفيرية الإرهابية التي قامت بتدمير وتخريب البنية الأساسية واستولت على آبار الغاز والنفط من ناحية أخرى، وهو ما يجب على الدولة مواجهته خلال مرحلة إعادة الإعمار.

٧- وأكدت النتائج الميدانية أيضاً معاناة سكان حلب اليوم من عدم توافر بعض السلع الغذائية والخبز وارتفاع أسعارها بما يفوق القدرات المالية للمواطنين، نتيجة الحصار الاقتصادي الخارجي من ناحية وانتشار تجار الأزمات بالداخل من ناحية أخرى، وهو تحدى جديد للدولة يجب مواجهته والتغلب عليه في إطار مسؤوليتها الاجتماعية في مرحلة إعادة الاعمار.

قائمة المراجع العربية والأجنبية

(١) خلدون أحمد الحداد: الأزمة السورية وآثارها وتداعياتها على التعليم والعملية التربوية، بحث مقدم للمشاركة في ورشة العمل المقررة في ، جامعة حلب ،قسم الاقتصاد والتخطيط، بتاريخ ١٧-١١-٢٠١٤.

(2) WIm Zwijnenburg, Kristine the Pas (2015), Amidst the debris: A desktop study on the environmental and public health impact of Syria's conflict, PAX for peace, Colophon. www.paxforpeace.nl

(3) Jeanne Gobat and Kristina Kristina (2016), Syria's conflict Economy, IMF Working Papers.

(4) The World Bank (2017), The Toll of War: The Economic and Social Consequences of The Conflict in Syria.The World Bank Group.

(5) Fabrice Balanche & Mary Kalbach Horan (2018), Sectarianism in Syria's Civil War: A Geopolitical Study Featuring 70 Original Maps, The Washington Institute for Near East Policy.

(٦) وحدة إدارة المعلومات (٢٠١٥) ، تقرير تقييم الإحتياجات على مستوى القرى- مدينة حلب، وحدة إدارة المعلومات في وحدة تنسيق الدعم.

(7) https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%85%D8%B9%D9%86%D9%89_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86

(8) Arnold Wolfers, Discord and collaboration, Essays on International Politics (Baltimore: John Hopkins University Press, 1962), P.150.

(9) Henry Kissinger, Nuclear Weapons and Foreign Policy (London: Wild Field and Nicholson, 1969), p 46.

(١٠) McNamara, The Essence of Security (New York: Harper Press, 1966), p149.

(١١) سهير صفوت عبد الجيد، الشباب والمواطنة والتحول الرقمي، جامعة الدول العربية، الرياض، ص١٠٧.

(١٢) أنظر كل من :

- George Sehwar Zenberger, Power Politics: A Study of World of Society (London:Stevens & Sons Limited, 1964).

-Anthlny Giddens," Nation States and Violence" in Walter W.Powel and Richard Robbins (eds), Conflict and Consensus (New York: The Free Press, 1984).

(13) https://hyatok.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9

(١٤) أنظر كل من:

- فيصل بن حليلو، المرفق العمومي في الجزائر و رهاناته كأداة لخدمة المواطن، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول المرفق العام في الجزائر، جامعة الجيالي بونعامة،الجزائر،٢٠١٥.

https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9

(١٥) أنظر كل من :

- Berry, Leonard, and Bennet, D.R. and Brown, C.W. (1989), Service Quality: A Profit Strategy for Financial Institutions, Dow-Jones-Irwin, Homewood, IL.

-Gi. -Du, Kang. and James, Jeffery. (2004). Service quality dimensions: an examination of Gro¨nroos's service quality model, Managing Service Quality, 14 pp. 266-77.

--what are services? Definition and meaning", Market Business News, Retrieved 12/1/2021. Edited. Jashaliya K, "Service", Economics Discussion, Retrieved : https://hyatok.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9#cite_note-589f8d64_9796_4c6a_8ff9_725b945ff2aa-1

https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9

(١٦) أنظر كل من:

http://hragab.elaphblog.com/posts.aspx?U=2108&A=19829

- حسين الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للشركات- جسر التنمية- منشورات المعهد العربي للتخطيط، العدد التسعون،الكويت، شباط ، 2010.

-S Alexander, G., and R, Bucholtz.1978. Corporate social responsibility and stock market performance. Academy of Management Journal, vol. 21.

(١٧) أنظر كل من :

-APEC (Asia Pacific Economic Cooperation). 2005. Corporate social responsibility in the APEC region: Current status and implications. Human Resource Development Working Group Capacity Building Network, December.

-Commission of the European Communities. 2001. Promoting a European framework for corporate social responsibility. Green Paper. Industrial Relations and Industrial Change, Employment and Social Affairs, July.

-Implementing the partnership for growth and jobs: Making Europe a pole of excellence on corporate social responsibility. Communication from the Commission to the European Parliament, the Council and the European and Economic and Social Committee no. 136, March 2006.

(١٨) أنظر كل من:-

- نزيه الأيوبي: تضخيم الدولة العربية - السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة :أمجد حسين، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، بدون سنة نشر.

-Sood, Atul, and Bimal Arora. 2006. The political economy of corporate responsibility in India. Technology, Business and Society Programme Paper no. United Nations Research Institute for Social Development, November .

-Williams, Cynthia A., and Ruth V. Aguilera. 2008. Corporate social responsibility in a comparative perspective. In A. Crane, A. McWilliams, D. Matten, J. Moon, and D. Siegel (Eds.), Handbook of corporate social responsibility. Oxford: Oxford University Press.

- محمد حسام الدين: المسؤولية الاجتماعية ، منشورات الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى،٢٠٠٣.

- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الرابعة ، ٢٠١٥ .

(١٩) أنظر كل من:

- منال محمد عباس : المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة و آفاق التنمية، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠١٤ ، ص: ١٤١

-UNIDO and the World Summit on Sustainable Development,Corporate Social Responsibility: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries, Vienna, 2002,p5.

https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/ccpr.aspx

(٢٠) أنظر كل من:

- محمد محي الدين وآخرون: دراسات نقدية في علم الاجتماع، دار عين للنشر، القاهرة، ٢٠١٤.

-CIVIL & POLITICAL RIGHTS", www.frontlinedefenders.org, Retrieved 5-7-2020. Edited. ↑ "Human Rights Explained: Fact sheet 5:The International Bill of Rights", www.humanrights.gov.au, Retrieved 5-7-2020. Edited.

"Introduction to Economic, Social, and Cultural Rights", www.escr-net.org, Retrieved 5-7-2020. Edited.

(٢١) أنظر كل من :

-"Economic, Social and Cultural Rights", www.ohchr.org, Retrieved 5-7-2020. Edited. Temante Leary, "What Are Individual Rights? - Definition & Examples" ،www.study.com, Retrieved 5-7-2020. Edited.

-"Collective rights", www.foei.org, Retrieved 5-7-2020. Edited. "THE EVOLUTION OF HUMAN RIGHTS", www.coe.int, Retrieved 5-7-2020. Edited.

: https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9_%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86

(٢٢) أنظر كل من:

بدوي محمد عباس : المحاسبة عند التأثيرات البيئية و المسؤولية الاجتماعية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص: ٧.

-World Bank, Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania. Working Paper, March 2005..p1.